E/2022/45-E/C.18/2021/4

الأمم المتحدة

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

تقرير عن الدورة الثالثة والعشرين
(دورة افتراضية، 19-28 تشرين الأول/أكتوبر 2021)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2022
الملحق رقم 25

الرجاء إعادة استعمال الورق

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2022
الملحق رقم 25

E/2022/45-E/C.18/2021/4

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

تقرير عن الدورة الثالثة والعشرين
(دورة افتراضية، 19-28 تشرين الأول/أكتوبر 2021)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[16 كانون الأول/ديسمبر 2021]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها	5
	مشروع مقرر يُقترح على المجلس اعتماده	5
	مكان ومواعيد انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وجدول أعمالها المؤقت	5
الثاني –	مقدمة	7
	جدول الأعمال المؤقت	7
الثالث –	تنظيم الدورة	9
	افتتاح الدورة الثالثة والعشرين وانتخاب المكتب وإقرار جدول الأعمال	9
الرابع –	مناقشة واستنتاجات بشأن المسائل الموضوعية المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	11
	ألف – المسائل الإجرائية للجنة، بما في ذلك خيارات إجراء مشاورات اللجنة	11
	باء – الضرائب وأهداف التنمية المستدامة	11
	جيم – المسائل المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية	13
	دال – تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية	15
	هاء – أسعار التحويلات	16
	واو – فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية	17
	زاي – فرض الضرائب البيئية والضرائب المتصلة بالبيئة	18
	حاء – تجنّب المنازعات وتسويتها	19
	طاء – المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة	20
	ياء – الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب	22
	كاف – زيادة الشفافية الضريبية	23
	لام – الضرائب ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19): قضايا الجائحة وما بعد الجائحة	25

ميم – الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية 26
نون – الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك الضرائب الصحية 28
سين – العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار 30
عين – بناء القدرات 32
فاء – مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها 33

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها

مشروع مقرر يُقترح على المجلس اعتماده

1 - توصي لجنةُ الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي باستعراض واعتماد مشروع المقرر التالي:

مكان ومواعيد انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وجدول أعمالها المؤقت

إنّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يأخذ في اعتباره الأثر المستمر لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على ترتيبات العمل لدورات المجلس وهيئاته الفرعية:

(أ) يقرر أن تُعقد، حسب الإمكان، الدورة الرابعة والعشرون للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية في الفترة من 4 إلى 7 نيسان/أبريل 2022 في نيويورك، وإذا لم يتسنّ ذلك فعلى شكل جلسات غير رسمية مختزلة تُعقد في نيسان/أبريل 2022 باستخدام منصة افتراضية، على أن تعتمد قرارات اللجنة من خلال إجراء الصمت والطرائق النهائية التي يقررها الرئيسان المشاركان للجنة عقب إجراء مشاورات مع أعضاء اللجنة؛

(ب) يقرّ جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة، بصيغته التالية التي اقترحتها لجنة الخبراء:

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

1 - افتتاح الرئيسين المشاركَيْن الدورة.

2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

3 - مناقشة المسائل المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية:

(أ) المسائل الإجرائية للجنة، بما في ذلك خيارات إجراء مشاورات اللجنة؛

(ب) الضرائب وأهداف التنمية المستدامة؛

(ج) المسائل المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

(د) تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

(هـ) أسعار التحويلات؛

(و) فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية؛

(ز) فرض الضرائب البيئية؛

(ح) تجنُّب المنازعات وتسويتها؛

(ط) المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة؛

(ي) الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب؛

(ك) زيادة الشفافية الضريبية؛

(ل) الضرائب ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19): قضايا الجائحة وما بعد الجائحة؛

(م) الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية؛

(ن) الضرائب غير المباشرة؛

(س) الضرائب الصحية؛

(ع) العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار؛

(ف) بناء القدرات؛

(ص) مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها.

4 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة.

5 - الترتيبات الخاصة باعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والعشرين.

الفصل الثاني

مقدمة

2 - عملاً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 69/2004 و 2/2017 ومقرّره 231/2021، عُقدت الدورة الثالثة والعشرون للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بالوسائل الافتراضية، في جلسات افتراضية غير رسمية في الفترة من 19 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وحضر هذه الجلسات الافتراضية 25 عضواً من أعضاء اللجنة و 470 مراقبا مسجلا.

3 - ويتضمّن هذا التقرير ملخصا لمناقشات اللجنة ولما اتخذته من قرارات بشأن البنود الواردة في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والعشرين، الذي أقرته اللجنة (E/C.18/2021/3) كالآتي.

جدول الأعمال المؤقت

1 - افتتاح الدورة من قبل ممثل الأمين العام.

2 - انتخاب رئيس اللجنة ونوابه أو الرئيسين المشاركيْن للجنة ونُوابهما.

3 - ملاحظات يدلي بها رئيس اللجنة أو الرئيسان المشاركان للجنة.

4 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

5 - مناقشة المسائل المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية:

(أ) المسائل الإجرائية للجنة، بما في ذلك خيارات إجراء مشاورات اللجنة؛

(ب) الضرائب وأهداف التنمية المستدامة؛

(ج) المسائل المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك ما يلي:

'1' المادة 12 (الإتاوات): تعديلات محتملة تتعلق بالمدفوعات المتصلة بالبرامجيات والمنتجات الرقمية؛

'2' قائمة بالمسائل التي اقترحها الأعضاء السابقون لمسارات العمل في المستقبل؛

(د) استعراض دليل التفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وإمكانية تحديثه؛

(هـ) أسعار التحويلات؛

(و) فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية؛

(ز) الضرائب البيئية والضرائب المتصلة بالبيئة؛

(ح) تجنُّب المنازعات وتسويتها؛

(ط) المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة؛

(ي) الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب؛

(ك) زيادة الشفافية الضريبية؛

(ل) الضرائب ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19): قضايا الجائحة وما بعد الجائحة؛

(م) الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية؛

(ن) الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك ضرائب الصحة؛

(س) العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار؛

(ع) بناء القدرات؛

(ف) مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها.

6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة.

7 - الترتيبات الخاصة باعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والعشرين.

الفصل الثالث

تنظيم الدورة

افتتاح الدورة الثالثة والعشرين وانتخاب المكتب وإقرار جدول الأعمال

4 - في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021، افتتح أمين اللجنة، مايكل لينارد، الدورة الثالثة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وكانت الجلسة الأولى مغلقة بغرض انتخاب الرؤساء المشاركين ونواب الرؤساء.

5 - وانتخبت اللجنة بالتزكية مارلين باركر رئيسة، على أن يكون مفهوما أن انتخاب أعضاء المكتب بالكامل سيجري في وقت لاحق من الدورة. وفي وقت لاحق، ترأست السيدة باركر انتخابات المكتب، وجرى انتخاب ماثيو أولوسانيا غبونجوبولا وليسلوت كانا بالتزكية رئيسين مشاركين، مع تولي هذا الدور على الفور وحتى 30 حزيران/يونيه 2025. وانتخب التالية أسماؤهم بالتزكية نوابا للرؤساء للفترة نفسها: راسمي داس، وكارلوس بروتو، وإليسانجيلا ريتا، وستيفاني سميث.

6 - وفي الجلسة الأولى المفتوحة في الدورة، رحبت السيدة باركر، بصفتها رئيسة اللجنة، بجميع المشاركين وأشارت إلى أن اللجنة تبدأ فصلا جديدا يبشر بفترة عمل مثمرة للغاية تبني على العمل الذي قام به الأعضاء السابقون في اللجنة.

7 - وأقرت السيدة باركر بأن اللجنة تتحمل مسؤولية النظر فيما يمكن أن تفعله للمساعدة على تحسين النظم الضريبية للبلدان النامية ودعم جهودها المحلية لتعبئة الإيرادات. وقالت إنها تتطلع إلى فترة عمل مثمرة يجري فيها التداول بشأن المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية، خاصة في عملها على إعادة البناء عقب آثار الجائحة.

8 - وألقى مدير مكتب تمويل التنمية المستدامة، نافيد حنيف، ملاحظات ترحيبية باسم الأمانة العامة. وهنأ السيدة باركر على انتخابها رئيسة للدورة.

9 - وأكد السيد حنيف على جدول أعمال اللجنة الطموح والواقعي وعلى فرصتها ومسؤوليتها في صياغة برنامج العمل ونواتجه في سياق التنمية المستدامة، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

10 - وفي هذا التقرير المعنون *خطتنا المشتركة* (A/75/982)، أعطى الأمين العام أهمية كبيرة للضرائب باعتبارها جزءا رئيسيا من عقد اجتماعي متجدد وواحدة من أقوى الأدوات المتاحة للحكومة، حيث تؤدي دورا حاسما في الاستثمار في المنافع العامة، والحد من التفاوتات الشديدة في الثروة، وتحفيز الاستدامة. وأكد على الحاجة إلى تعاون دولي أقوى بشأن الإمعان في تجنب الضرائب وغسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة.

11 - وأوضح السيد حنيف أهمية التمسك بممارسة اللجنة في العمل بطريقة جماعية وتعاونية لتحقيق نتائج متوازنة. ورحب بصفة خاصة بمساهمة ومشاركة مراقبين من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

12 - وشكرت السيدة باركر السيد حنيف على عرض مسؤوليات اللجنة لضمان تزامن عملها مع أهداف التنمية المستدامة وتمويل هذه الأهداف.

13 - وجرت الموافقة على جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين للجنة. وأثار السيد داس مسألة قاعدة "الخضوع للضريبة" المُحتملة، كي ينظر فيها باعتبارها مسألة تتعلق باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

الفصل الرابع

مناقشة واستنتاجات بشأن المسائل الموضوعية المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

ألف - المسائل الإجرائية للجنة، بما في ذلك خيارات إجراء مشاورات اللجنة

14 - لخصت الأمانة العمل الذي أنجزه الأعضاء السابقون في اللجنة وأسفر عن الوثيقة المعنونة "الممارسات وأساليب العمل للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية". وتقدم الوثيقة وصفا مبسطا لأساليب عمل اللجنة، بما يتماشى مع النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

15 - وعرضت مسائل مختلفة لم يتناولها الأعضاء السابقون، وأنشأت اللجنة فريقا صغيرا معنيا بالمسائل الإجرائية بغرض مساعدة اللجنة على العمل بشأن تلك المسائل وتقديم تقارير عنها في دورتها المقبلة. واتفقت اللجنة على أن تعمل السيدة كانا والسيد بروتو كمنسقين للفريق وأن تشكل المسائل التالية جوهر العمل:

(أ) كيفية تسجيل رأي الأقلية عندما يكون الأعضاء الحاضرون أقل من 25؛

(ب) مدى ملاءمة تسجيل رأي مخالف واحد فقط في النص المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

(ج) تكوين اللجان الفرعية؛

(د) التوجيه بشأن تشكيل ووظيفة الأفرقة الصغيرة؛

(هـ) عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاجتماعات الإلكترونية.

باء - الضرائب وأهداف التنمية المستدامة

16 - قدم السيد حنيف ورقة غرفة اجتماعات عن العلاقة بين الضرائب وأهداف التنمية المستدامة (E/C.18/2021/CRP.21)[1]، بغية حفز مناقشة تعكس الكيفية التي يمكن بها لمنظور يشمل الضرائب وأهداف التنمية المستدامة أن يساعد اللجنة على تحديد أولويات المسائل المتعلقة بخطة عملها (انظر E/C.18/2021/CRP.21).

17 - وأبرز السيد حنيف أن المنظور الذي يشمل الضرائب وأهداف التنمية المستدامة يأخذ في الاعتبار الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وهذا النهج بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، ويراعي طائفة واسعة من أحدث المسائل (مثل الاقتصاد الرقمي والقائم على العولمة، والثروة والصحة، والقطاع غير الرسمي)، والمسائل العابرة للحدود (مثل الازدواج الضريبي وعدم فرض الضرائب، والأشكال الضارة لتجنب الضرائب وإساءة استعمال الضرائب). وأشار إلى أن السياسات المالية القوية والتعاون الضريبي الدولي أمران حاسمان للتعافي من الجائحة ولتجنب فقدان عقد من التنمية، حسبما أقر به الأمين العام في

(1) وثائق الدورة الثالثة والعشرين للجنة متاحة في www.un.org/development/desa/financing/events/23rd-session-committee-experts-international-cooperation-tax-matters.

تقريره المعنون "خطتنا المشـــتركة". ومن المهم إدماج النهج الضـــريبية والنهج القائمة على أهداف التنمية المستدامة في جميع مهام سير عمل اللجنة.

18 - وتناول السـيد حنيف الكيفية التي أسـهمت بها اللجنة، ويمكنها أن تسـهم بها، في دعم البلدان في تحقيق الأهداف. وقد سـاهمت اللجنة مباشـرة في الهدف 17 (الشـراكة العالمية من أجل التنمية المسـتدامة) بتعزيز التعاون الضـريبي الدولي من خلال هيئة تتسـم بالشـمول والشـفافية، وبتحقيق التوازن بين احتياجات أصحاب المصلحة المتعددين مع تقديم دعم محدد للبلدان النامية. واستدرك قائلا إن عمل اللجنة يسهم أيضا إسهاما كبيرا في عدد من الأهداف الأخرى، بما في ذلك:

(أ) الهدف 16 (بناء مؤسـسـات فعالة وخاضـعة للمساءلة وشـاملة للجميع)، عن طريق بناء إدارات ضريبية قوية من خلال إصدار منتجات توجيهية وتقديم المشورة بشأن أنشطة بناء القدرات؛

(ب) الأهداف 6 و 12 و 13 و 14 و 15 (الأهداف ذات الصـــلة بالبيئة)، وذلك بوضـــع أدوات من قبيل *دليل الأمم المتحدة بشـأن فرض ضـرائب على الكربون للبلدان النامية* وكتيب الأمم المتحدة بشـــأن مجموعة مختارة من المســـائل في مجال فرض الضـــرائب على الصـــناعات الاســـتخراجية في البلدان النامية؛

(ج) الهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، بالمساعدة على تعزيز التجارة والاستثمار من خلال تجنب الازدواج الضـــريبي، وجمع الموارد بهدف مكافحة عدم المســـاواة عن طريق مكافحة تجنب الضرائب والتهرب الضريبي، وتحسين فعالية فرض الضرائب على الموارد المحلية؛

(د) الهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، بتعزيز دور المرأة في وضع السياسات الضريبية ومن خلال تدابير تنمية القدرات المراعية للاعتبارات الجنسانية؛

(هـ) الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، الذي بيّنت الجائحة أهميته؛

(و) الهدف 1 (القضـاء على الفقر)، بتقديم المشورة بشـأن أعمال تنمية القدرات لنقل المعارف المتعلقة بالسياسات والإدارة الضريبية الفعالة، وبتقديم التوجيه بشأن التعبئة الفعالة للموارد المحلية.

19 - ودعا السيد حنيف إلى مناقشة المسائل التالية:

(أ) ما هو دور اللجنة في إعادة البناء بشكل أفضـل بعد الجائحة، من أجل تجنب فقدان عقد من التنمية المستدامة؟

(ب) كيف يمكن لمنظور بشـأن الضـرائب وأهداف التنمية المسـتدامة أن يسـاعد اللجنة على تحديد أولويات المسائل التي ستدرج في خطة عملها؟

(ج) كيف ستقيس اللجنة الأثر المحتمل لعملها بشأن أهداف التنمية المستدامة؟

20 - وأعرب عدد من أعضـاء اللجنة والمراقبين عن تقديرهم للعرض وللعمل الذي تم حتى الآن. ولاحظوا أهمية وجود منظور بشأن الضرائب والأهداف التي تسترشد بها اللجنة في عملها، وحددوا عدة مواضيع ذات أهمية خاصـة للبلدان النامية، بما في ذلك: فرض الضـرائب على الاقتصـاد غير النظامي؛ وفرض الضـرائب لتعزيز المسـاواة بين الجنسين؛ والضـرائب والصـحة؛ والشـفافية الضـريبية؛ والتدفقات المالية غير المشروعة.

وشددوا أيضا على أهمية وضع توجيهات عملية وسهلة التطبيق، وإدراج منظور بشأن أهداف التنمية المستدامة في جميع مسارات عمل اللجنة.

21 - وعرضت إيلينا بيليتي من الأمانة الطرائق المقترحة للعمل المتعلق بالضرائب وأهداف التنمية المستدامة. وأعربت اللجنة عن دعمها للمقترح وقررت بناء على ذلك أن يكون مسار العمل على النحو التالي:

(أ) مواصلة مناقشة مسألة الضرائب وأهداف التنمية المستدامة بانتظام خلال الدورات، باعتبارها بندا دائما من بنود جدول الأعمال؛

(ب) أن يُطلب إلى الأمانة أن تقدم في كل دورة معلومات مستكملة منتظمة عن مسألة الضرائب وأهداف التنمية المستدامة:

'1' من أجل الحفاظ على تركيز عمل اللجنة في هذا المجال؛

'2' تحديد أي ثغرات في التوجيه؛

'3' تحديد أولويات الأعمال التقنية التي تضطلع بها الأمانة؛

(ج) توجيه اللجان الفرعية كي تفكر في الصلة بين عملها وأهداف التنمية المستدامة.

22 - واتُفق على أن تنظر اللجنة، في دورتها المقبلة، فيما إذا كانت ستجري مشاورات عامة لتلقي تعليقات بشأن المواضيع ذات الأولوية المتعلقة بفرض الضرائب وأهداف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان النامية.

جيم - المسائل المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

23 - قدمت باتريشيا براون من الأمانة ورقة غرفة اجتماعات عن العمل المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (E/C.18/2021/CRP.22). وأوضحت أن ولاية اللجنة تتمثل في إبقاء اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية قيد الاستعراض وتحديثها حسب الاقتضاء. وقد أكمل أعضاء اللجنة السابقون تحديثا جوهريا لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، بما في ذلك استحداث المادة 12 باء بشأن الخدمات الرقمية الآلية، وتناولوا عددا من المسائل التقنية الهامة. وليس من الضروري أن تستكمل كل مجموعة من الأعضاء في اللجنة تنقيحا، وإن كانت اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية قد استُكملت في إطار هيئات أعضاء اللجنة في الدورات الأخيرة.

24 - وعددت السيدة براون المسائل التي حددتها هيئات الأعضاء السابقة في ورقة غرفة الاجتماعات E/C.18/2020/CRP.37، ولكن لم تسنح لها الفرصة لمعالجتها أو، في حالتين، للانتهاء منها. وشرحت بالتفصيل العمل السابق بشأن ما إذا كان ينبغي معاملة مدفوعات برامجيات الحاسوب على أنها إتاوات وشرحت سبب الحاجة إلى إكمال هذا العمل.

25 - وقسمت السيدة براون المسائل المتبقية التي يرد وصفها في ورقة غرفة الاجتماعات إلى ثلاث مجموعات: (أ) المسائل التي تتضمن التغييرات التي أدخلت على الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالدخل ورأس المال؛ (ب) المسائل التي من شأنها أن تحدث

تغييرات جوهرية في القواعد الحالية لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية؛ (ج) المسائل التي تتناول مسائل تقنية بموجب أحكام محددة من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية.

26 - وأشارت السيدة براون إلى أربع مسائل حددها أعضاء اللجنة كمجالات عمل ممكنة، وهي: مسألة تقنية تتعلق بتنقيح المادة 13 (6)؛ تحديد أرباح منشأة دائمة بموجب المادة 7؛ واستحداث قاعدة بشأن الخضوع للضريبة؛ وتعديل قواعد التوزيع للمادتين 6 و 13 (1) فيما يتعلق بالدخل والمكاسب المتأتية من الممتلكات الثابتة.

27 - وأكدت السيدة براون للجنة من جديد المسائل التي تتطلب اتخاذ قرار بشأنها: ما إذا كان ينبغي تشكيل لجنة فرعية لمواصلة العمل بشأن تحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية وما هي ولايتها؛ والمسائل التي يجب أن تعطى لها الأولوية في عمل اللجنة الفرعية.

28 - وقد أنشأت اللجنة لجنة فرعية معنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، تضم السيد داس والسيد بروتو والسيدة سميث بصفتهما منسقين مشاركين، وأسندت إليها الولاية التالية:

تُكلّف اللجنة الفرعية بالنظر في الصياغة المقترحة للتحديث المقبل لاتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية للازدواج الضريبي وتقديم توصيات بشأنها وتقديمها، مع التركيز على المسائل الأكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية.

ستقدم اللجنة الفرعية تقريرا عن أعمالها إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين، التي تعقد في عام 2022، وفي كل دورة بعد ذلك، بغية تقديم توصية بشأن توقيت ومضمون التحديث في موعد لا يتجاوز الدورة التاسعة والعشرين، المقرر عقدها في عام 2024.

قد ترغب اللجنة الفرعية، لدى اضطلاعها بعملها، في التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين.

29 - وفيما يتعلق بالأولويات، كان هناك اتفاق عام على أن تركز اللجنة على المسائل ذات الأثر الأكبر بالنسبة للبلدان النامية، فضلا عن المسائل التقنية الناشئة عن أحكام محددة من أحكام اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية. وينبغي إيلاء أولوية منخفضة، أو عدم إيلاء أي أولوية، للتغييرات التي تهدف لتحقيق التماشي مع الاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما لم تكن تمثل مسألة ذات أهمية عملية بالنسبة للبلدان النامية.

30 - وحُددت الأولويات المبدئية للجنة الفرعية على النحو التالي:

(أ) المضي قدما في العمل بشأن البرامجيات الحاسوبية؛

(ب) أحكام المعاهدات الضريبية المتعلقة باستكشاف الموارد الطبيعية واستخراجها؛

(ج) ما إذا كان ينبغي تنقيح جوهر المادة 8، لا سيما فيما يتعلق بمعاملة إيرادات الشحن؛

(د) تقديم الخدمات، ولا سيما اختبارات الحضور المادي وفقا للمواد 5(3) (ب) و 14 و 15، والتوجيهات المتعلقة بتفاعل تلك الأحكام مع المواد 7 و 12 و 12 ألف و 12 باء؛

(هـ) إمكانية استحداث قاعدة بشأن الخضوع للضريبة؛

(و) أنشطة التأمين الدولية؛

(ز) مسألة تقنية بشأن التفاعل بين المادة 21 (3) وقاعدة المصدر ضمن المادة 18، البديل باء.

دال - تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

31 - قدمت السيدة براون ورقة غرفة اجتماعات بشأن دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (C.18/2021/CRP.23). وأوضحت الأمانة أن ولاية اللجنة تقتضي منها إبقاء الدليل قيد الاستعراض وتحديثه حسب الاقتضاء. وكان آخر تحديث للدليل قد جرى في عام 2019.

32 - وعلقت السيدة براون قائلة إنه نظرا للتغييرات الجوهرية التي أدخلت في عام 2021 على اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، بما في ذلك إضافة المادة 12 باء بشأن الخدمات الرقمية الآلية، فإن نسخة الدليل لعام 2019 قد عفا عليها الزمن. ورأت أن تحديث الدليل على نحو يقتصر على إدراج التغييرات التي أجريت في عام 2021 أمر سهل نسبيا، ولكن اللجنة قد ترغب في إجراء تغييرات أخرى، بما يشمل القيام بمناقشة بشأن إجراء مفاوضات بشأن المعاهدات الضريبية من خلال التداول بالفيديو.

33 - وشدد أعضاء اللجنة على أهمية الدليل، وبالتالي على تحديثه بأسرع ما يمكن. بيد أنه قد أُعرب عن رأي مفاده أنه سيكون من الجيد أن يتزامن إصدار الدليل مع أي تحديث لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية. واقترحت السيدة براون أنه قد يكون من الممكن القيام سريعا بإنجاز تحديث إلكتروني مبسط لا يعكس سوى التغييرات التي أجريت في عام 2021، بينما تعمل اللجنة على إعداد التغييرات الأخرى التي يمكن الموافقة عليها إلى جانب التحديث المقبل لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية. ولم يتخذ أي قرار بشأن هذه النقطة، رغم تعديل مشروع ولاية اللجنة الفرعية للإشارة إلى أنه ينبغي استكمال التحديث المقبل للدليل في أقرب وقت ممكن.

34 - وأنشأت اللجنة لجنة فرعية معنية بتحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، تضم السيد بروتو وآرت رويلوفسن بصفتهما منسقين مشاركين، وأسندت إليها الولاية التالية:

تُكلّف اللجنة الفرعية باقتراح تحديثات لدليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، استنادا إلى المبادئ التالية:

- أن تعكس الصيغة الحالية لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وشروح الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن القرارات الجارية للجنة التي تؤدي إلى تغييرات فيها
- أن تولي اهتماما خاصا لتجربة البلدان النامية وأن تعكس واقعها واحتياجاتها في مراحلها ذات الصلة من تنمية القدرات

- أن تستفيد من العمل ذي الصلة الذي أُنجز في محافل أخرى، وأن تُسهم فيه، حسب الاقتضاء، ولا سيما العمل الذي قام به منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية بشأن مجموعة الأدوات الخاصة بالمفاوضات على المعاهدات الضريبية

وقد ترغب اللجنة الفرعية، لدى اضطلاعها بعملها، في التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين. وتهدف اللجنة الفرعية إلى أن تقدم إلى اللجنة تحديثا للدليل للنظر فيه بغية اعتماده في أقرب وقت ممكن. وتقدَّم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في العمل إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين وفي كل دورة من الدورات اللاحقة. ويجوز للجنة الفرعية أن تطلب من الأمانة إعداد المدخلات اللازمة وتقديم الدعم اللازم في حدود مواردها.

هاء - أسعار التحويلات

35 - قدمت إلكا ريتر من الأمانة ورقة غرفة اجتماعات بشأن أسعار التحويلات (E/C.18/2021/CRP.24). وسلطت الضوء على العمل الكبير الذي اضطلعت به اللجنة منذ عام 2009 من خلال لجنة فرعية متعددة أصحاب المصلحة أسفرت عن نشر دليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية في عام 2013 وتحديثه في عامي 2017 و 2021. وفي ضوء أهمية أسعار التحويلات لجهود تعبئة الموارد المحلية، قدمت توصية للجنة بمواصلة عملها الناجح بشأن أسعار التحويلات من خلال لجنة فرعية متعددة أصحاب المصلحة، تشمل مشاركة من جانب الأعمال التجارية.

36 - وعرضت السيدة ريتر بعض المواضيع المُحتملة لكي تنظر فيها اللجنة الفرعية، بما في ذلك التوجيه بشأن مواضيع محددة خلال فترة الأربع سنوات ("التوجيه البيني") فضلا عن تحديث محتمل لدليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية. وأوصت باتباع نتائج إطار العمل الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح في سياق الآثار المُحتملة المترتبة على توجيهات اللجنة.

37 - وأيد عدة أعضاء في اللجنة إعطاء الأولوية للتوجيه البيني بحيث يكون أكثر أولوية من تحديث دليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية. ومن شأن التوجيه البيني أن يتيح للجنة الفرعية التركيز على المواضيع الرئيسية الملحة. وفي نهاية المطاف، وافقت اللجنة على أن تقدم اللجنة الفرعية مقترحات بشأن هذه المسألة كجزء من ولايتها. وفي حين جرى التسليم على نطاق واسع بأهمية عمل الإطار الشامل للجميع، لوحظ أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست جميعها أعضاء في الإطار الشامل.

38 - وأشير أيضا إلى أنه ينبغي استشارة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بشأن المواضيع التي تعتبرها ذات أولوية. وذُكرت أيضا مسألة إجراء تقييم لعملية التوجيهات الحالية والحاجة إلى مواصلة تنمية القدرات في هذا المجال.

39 - وأنشأت اللجنةُ اللجنةَ الفرعية المعنية بأسعار التحويلات بوصفها هيئة متعددة أصحاب المصلحة (كما كان الحال في الماضي) وهي تضم السيد غبونجوبولا وأنغيلا ويلفورس بصفتهما منسقين مشاركين، وأسندت لها الولاية التالية:

تُكلّف اللجنة الفرعية بالنظر في مسائل أسعار التحويلات والإبلاغ عنها واقتراح إرشادات بشأنها، على أساس ما يلي:

- أن تعكس المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، ومبدأ الاستقلالية المجسد فيها، وأن تكون متسقة مع الشروح ذات الصلة لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية
- أن تحدد اللجنة الفرعية وتنظر في مواضيع أسعار التحويلات التي تتحقق فيها أقصى فائدة من التوجيهات المقدمة من اللجان
- أن تعكس واقع البلدان النامية واحتياجاتها في مراحلها ذات الصلة من تنمية القدرات
- أن تولي الاعتبار الواجب للعمل ذي الصلة الذي يجري في محافل أخرى، بما في ذلك الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، ويمكن أن تجري مشاورات على نطاق واسع

وتقدم اللجنة الفرعية تقريرا عن أعمالها في كل دورة.

واو - فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية

40 - قدم أوليفييه مونيانيزا من الأمانة ورقة غرفة اجتماعات عن فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية (E/C.18/2021/CRP.25). وقدم موجزا للعمل السابق للجنة الذي أسفر عن نشر كتيب الأمم المتحدة بشأن مجموعة مختارة من المسائل في مجال فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية.

41 - ووصف السيد مونيانيزا تحديث الكتيِّب لعام 2021، مشيرا إلى أنه يتناول مواضيع جديدة، بما في ذلك الحوافز الضريبية، والمعاملة الضريبية للمتعاقدين من الباطن، والمعاملة الضريبية للمشاركة في الإنتاج، وأدوات المعاملات المالية، ونظم التقديرات الضريبية. كما جرى تحديث بعض الفصول، من قبيل الفصل المتعلق بوقف التشغيل، وأسعار التحويلات، والنظرة العامة.

42 - وأشار إلى مبادرة الأمين العام بإنشاء فريق عامل لوضع سياسات وإجراءات مقترحة يمكن أن تنفذها البلدان من أجل تعزيز تعبئة مواردها المحلية من خلال القطاعات الاستخراجية. وقد تَقَرر، في اجتماع مائدة مستديرة عالمي بشأن دور الصناعات الاستخراجية في التعافي من الانكماش الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 وفي دعم الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، إنشاء هذا الفريق العامل.

43 - واقترح السيد مونيانيزا مواصلة العمل بشأن الضرائب المفروضة على الصناعات الاستخراجية من خلال لجنة فرعية. وأثنى أعضاء اللجنة والمراقبون الذين أخذوا الكلمة على العمل الذي أنجزته اللجنة الفرعية السابقة واتفقوا على إنشاء لجنة فرعية معنية بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية، تضم نانا أكوا منساه بصفتها منسقة، وأسندت إليها الولاية التالية:

تضع اللجنة الفرعية في اعتبارها ولايات اللجان الفرعية الأخرى وتعمل معها عن كثب عند الضرورة، وتقوم كذلك بتقييم العمل الذي أنجزته اللجنة الفرعية السابقة المعنية بكتيب الأمم المتحدة بشأن مجموعة مختارة من المسائل في مجال فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية، وتقوم اللجنة الفرعية بما يلي:

- العمل على وضع مبادئ توجيهية للسياسة الضريبية للحد من التلاعب في الأسعار التجارية والبخس من قيمة الموارد في الصناعات الاستخراجية

- العمل على المسائل الضريبية المتعلقة بالحوافز الضريبية والمنشآت الدائمة، بهدف تقليل الخسائر الضريبية وانكماش القاعدة الضريبية
- بالتعاون مع اللجنة الفرعية المعنية بالضرائب البيئية، استعراض السياسات الضريبية الملائمة التي يمكن أن تساعد البلدان على الانتقال من طاقة الوقود الأحفوري إلى مصادر متجددة وصديقة للبيئة والتفكير في هذه السياسات
- العمل على أي مسائل ضريبية أخرى قد تنشأ في مجال الصناعات الاستخراجية وفقا لتوجيهات اللجنة

وقد ترغب اللجنة الفرعية، لدى اضطلاعها بعملها، في التشاور على نطاق واسع والانخراط مع سائر الجهات العاملة في هذا المجال. وتقدم اللجنة الفرعية تقريرا عن أعمالها في كل دورة.

زاي - فرض الضرائب البيئية والضرائب المتصلة بالبيئة

44 - قدمت السيدة بيليتي ورقة غرفة اجتماعات عن مسائل الضرائب البيئية والضرائب المتصلة بالبيئة (E/.C.18/2021/CRP.26) وبينت العمل الذي أنجزه أعضاء اللجنة السابقون، والذي أسفر عن نشر *دليل الأمم المتحدة بشأن فرض ضرائب على الكربون للبلدان النامية* في عام 2021، مما ساعد على سد ثغرة في التوجيهات المتعلقة بفرض ضرائب على الكربون مصممة خصيصا لاحتياجات البلدان النامية وحالاتها.

45 - وأشارت السيدة بيليتي إلى الفرق بين الضرائب البيئية والضرائب المتصلة بالبيئة، وحددت ملامح ضريبة الانبعاثات الكربونية، على النحو المبين في ورقة غرفة الاجتماعات. وأشارت إلى المواضيع المُحتملة التي يمكن النظر فيها والتي إما لم تعالج في الدليل، أو عولجت جزئيا ويمكن توسيع نطاقها، بما في ذلك ضريبة الانبعاثات الكربونية في إطار إصلاح ضريبي أوسع؛ والفوائد المشتركة لضريبة الانبعاثات الكربونية فيما يتعلق بحماية البيئة في الجوانب غير المناخية وما يتعلق بالصحة والاقتصاد؛ وآليات تعديل حدود الكربون وآثارها على التجارة، والتفاعلات بين ضريبة الانبعاثات الكربونية وغيرها من ضرائب الطاقة؛ وفرض ضريبة الانبعاثات الكربونية في البلدان التي تقدم إعانات الوقود الأحفوري، والتفاعلات المُحتملة مع نظام تداول حصص الانبعاثات وإنشاء أدوات هجينة.

46 - وأشارت السيدة بيليتي إلى أن اللجنة في وضع جيد يُمكِّنها من مواصلة العمل بشأن الضرائب البيئية، بوصفها هيئة تابعة للأمم المتحدة (مما يتيح فرصا متعددة للتشاور الواسع والحوار الحكومي الدولي) ولديها خبرة في توفير التوجيهات التي تتكيف مع احتياجات البلدان النامية، التي تتأثر بشكل خاص بتغير المناخ.

47 - واقترحت السيدة بيليتي إنشاء لجنة فرعية متعددة أصحاب المصلحة ومتعددة التخصصات. وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب عدد من أعضاء اللجنة والمراقبين عن تأييدهم للمقترح.

48 - وقررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية معنية بالضرائب البيئية، يكون محمد أشفق أحمد منسقا لها، وأسندت إليها الولاية التالية:

تُكلّف اللجنة الفرعية بالنظر في المسائل والفرص في مجال الضرائب البيئية والضرائب المتصلة بالبيئة والإبلاغ عنها واقتراحها. وعلى وجه الخصوص، تقوم اللجنة الفرعية بما يلي:

- وضع مبادئ توجيهية عملية بشأن المسائل المستهدفة والإضافية والناشئة في مجال فرض ضريبة على الكربون، والتي لم يتم تغطيتها أو بلورتها بالكامل في *دليل الأمم المتحدة بشأن فرض ضرائب على الكربون للبلدان النامية*. ويمكن في البداية إصدار المبادئ التوجيهية كمواد قائمة بذاتها، ثم تجميعها في شكل قابل للنشر. ويمكن أن تشمل المسائل ذات الصلة ما يلي: (أ) تفاعلات ضريبة الانبعاثات الكربونية مع غيرها من الضرائب البيئية والضرائب المتصلة بالبيئة؛ (ب) دور ضريبة الانبعاثات الكربونية في تحقيق إصلاح مالي أوسع نطاقا، بما في ذلك النظر في الآثار التوزيعية؛ (ج) العمل، بالتعاون مع اللجنة الفرعية المعنية بالضرائب الاستخراجية (إذا ما أنشئت)، على وضع سياسات أو تدابير أو حوافز ضريبية عملية يمكن أن تصاحب جهود البلدان للانتقال من طاقة الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة.

- إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها والعوائق التي تواجهها، وتقديم تقارير عن الحالات ذات الصلة بالممارسات القطرية الراهنة واعتبارات السياسات والمسائل الإدارية.

- العمل على أي قضايا إضافية ذات صلة بالضرائب البيئية على النحو الذي تطلبه اللجنة.

وقد ترغب اللجنة الفرعية، لدى اضطلاعها بعملها، في التشاور على نطاق واسع والانخراط مع سائر الجهات العاملة في هذا المجال. وتقدم اللجنة الفرعية تقريرا عن أعمالها في كل دورة.

حاء - تجنّب المنازعات وتسويتها

49 - قدمت جوزفين موشيري من الأمانة ورقة غرفة اجتماعات بشأن تجنب المنازعات وتسويتها (E/C.18/2021/CRP.27). وركزت المذكرة على عمل أعضاء اللجنة السابقين في هذا المجال.

50 - وقد عملت اللجنة الفرعية السابقة على المسائل الرئيسية التالية لتحسين كفاءة إجراءات التراضي وتوضيح بعض المصطلحات والإجراءات المستخدمة في سياق السبل البديلة لتسوية المنازعات:

(أ) التغييرات المحتمل إدخالها على المادة 25 من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية فيما يتعلق بتسوية المنازعات بسبل غير ملزمة؛

(ب) التغييرات التي أدخلت على اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، المستمدة من التقرير النهائي عن خطة العمل 14 للإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح؛

(ج) مخطط مقترح لدليل للأمم المتحدة بشأن تسوية المنازعات؛

(د) التحسينات المُحتملة والمخطط المقترح لـ "دليل إجراءات التراضي في إطار معاهدات الضرائب" المنقح.

51 - ويمثل *دليل الأمم المتحدة بشأن تجنب المنازعات وتسويتها* نتائج أعمال اللجنة الفرعية، على النحو الذي وافقت عليه اللجنة.

52 - وأوصت السيدة موشيري بتشكيل فريق صغير من الأعضاء لاستعراض التعقيبات على استخدام *دليل الأمم المتحدة بشأن تجنب المنازعات وتسويتها* الذي صدر مؤخرا، ولرصد أي تطورات أوسع نطاقا قد تستلزم تحديث الدليل.

53 - وأنشأت اللجنة فريقا صغيرا معنيا بتجنب المنازعات وتسويتها، يضم السيد بروتو والسيد رويلوفسن كمنسقين مشاركين، وأسندت إليه الولاية التالية:

تتمثل ولاية الفريق في رصد التطورات في أعمال الرقمنة؛ والنظر في أي تعقيبات ترد من خلال أعمال تنمية القدرات؛ وتحديد الإجراءات اللازمة. ومن المقرر أن يقدم الفريق الصغير تقريرا إلى اللجنة خلال الدورة الرابعة والعشرين عن النتائج التي يتوصل إليها وتوصياته، بما في ذلك خطة عمل مقترحة.

طاء - المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة

1 - فرض الضرائب في اقتصاد رقمي قائم على العولمة

54 - قدم مايكل لينارد من الأمانة ورقة غرفة اجتماعات بشأن المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة (E/C.18/2021/CRP.28). وقدمت ورقة غرفة الاجتماعات موجزا لأعمال اللجنة الفرعية السابقة المعنية بالتحديات الضريبية المتصلة برقمنة الاقتصاد، أي فيما يتعلق بالمادة 12 باء بشأن الخدمات الرقمية الآلية وشرحها، اللذين يشكلان جزءا من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية لعام 2021.

55 - وتضمنت ورقة غرفة الاجتماعات اقتراحا بمواصلة اضطلاع اللجنة بأعمالها المتعلقة بموضوع الرقمنة والعولمة. وأشار السيد لينارد إلى أن ذلك قد يشمل، على سبيل المثال:

(أ) المسائل التي تواجه الساعين إلى تقييم أي اتفاقيات جديدة متعددة الأطراف؛

(ب) المسائل التي لم تتطرق إليها أي اتفاقيات متعددة الأطراف؛

(ج) المسائل التي تواجه غير الأطراف في أي اتفاقيات متعددة الأطراف؛

(د) المسائل المتعلقة بالمادتين 12 ألف و 12 باء من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، مثل القانون الوطني اللازم؛

(هـ) المسائل الأحدث عهدا، مثل فرض ضرائب على المقامرة عبر الإنترنت أو اقتصاد العربة.

56 - وشدد السيد لينارد على مدى ملاءمة اللجنة لتناول هذه المسائل، نظرا لتنوعها، وتركيزها على البلدان النامية، وتوجهها نحو البلدان السوقية، وعلاقاتها القائمة بالتجمعات الدولية والإقليمية الأخرى، ودعمها لاقتطاع الضرائب وإيجاد حلول بسيطة وقابلة للإدارة.

57 - وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للموضوع، لوحظ أيضا عدم اليقين الذي يحيط بفرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي والقائم على العولمة، ولا سيما فيما يتعلق بتطورات الإطار الشامل. ولهذا اقترحت الأمانة أن تنظر اللجنة في تشكيل مجموعة تمثيلية صغيرة لاستكشاف المسائل والتطورات في هذا المجال وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين يتضمن توصيات بشأن القيمة المضافة للجنة في هذا المجال.

58 - واتفق أعضاء اللجنة والمراقبون على الطابع الملح للموضوع وشجعوا تشكيل مجموعة صغيرة أو لجنة فرعية للاضطلاع بهذا العمل. وأشار المؤيدون لتشكيل مجموعة صغيرة إلى فعاليتها من حيث الموارد وملاءمتها في السياقات العديدة للبيئة الحالية. وفضل آخرون إنشاء لجنة فرعية، لأنهم لم يروا سوى اختلاف بسيط بين مجموعة صغيرة ولجنة فرعية، وحيث هناك قدر أكبر من عدم اليقين الإجرائي وعدم وضوح من حيث الفوائد للأولى. ومن المرجح أن تكون أي مجموعة كبيرة الحجم. ورأوا أن لجنة فرعية من شأنها أن تتمتع بنفس القدر من المرونة، وبوضوح أكبر من الناحية الإجرائية، وأنها ستكون كفؤة من حيث الوقت على المدى الطويل.

59 - وأشار عدة أعضاء إلى أهمية إبقاء تركيز العمل على أولويات البلدان النامية، ولا سيما أكثرها ضعفا (مثل أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة)، حيث لا يزال الكثير منها يواجه صعوبات في تحليل الحلول وتنفيذها أو إدارتها. وأكدت الأمانة أن أنشطة بناء القدرات سوف تُجرى في البلدان النامية، وأن هذه الأنشطة حققت نجاحا كبيرا في الماضي. وهي مجدية من حيث الوفاء بتلك الحاجة.

60 - ولاحظ بعض الأعضاء أن ليس جميع البلدان قد انضم، أو سينضم بالضرورة، إلى الإطار الشامل، أو إلى نتائج عمله الحالي. وشدد بعض الأعضاء على أنه ينبغي للجنة أن تقدم التوجيه والآراء المستقلة ولكن المستنيرة بشأن كيفية تنفيذ البلدان النامية للحلول التي يقترحها الإطار الشامل في حالات مختلفة، وكيفية ارتباطها بالمادتين 12 ألف و 12 باء من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، على سبيل المثال. وحذر أحد الأعضاء من الاضطلاع بأعمال أكثر ملاءمةً للجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية أو للجان الفرعية الأخرى. وأشير إلى الحاجة إلى تحقيق توازن بين أدوار اللجان الفرعية؛ ولوحظ أيضا أن لجانا فرعية غير اللجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية كانت قد صاغت في الماضي على سبيل المثال المادة 12 ألف و 12 باء وأجزاء من شرح المادة 9.

61 - وأنشأت لجنة الخبراء لجنة فرعية معنية بالمسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي والقائم على العولمة، وعينت السيد غبونجوبولا والسيدة كانا منسقين مشاركين. وتنص الولاية على ما يلي:

تُكلّف اللجنة الفرعية بما يلي:

- تحديد المسائل الضريبية ذات الأولوية المتصلة بالاقتصاد الرقمي والقائم على العولمة حيث يمكن للجنة أن تساعد البلدان النامية في حالات مختلفة على نحو مفيد للغاية، على وجه الخصوص
- تقديم تقرير أولي إلى اللجنة بشأن هذه المسائل في موعد لا يتجاوز دورتها الرابعة والعشرين، في عام 2022، يشمل توصيات للنظر فيها ومقترح لبرنامج عمل عام

ويجوز للجنة الفرعية أن تتشاور على نطاق واسع، مع مراعاة الأعمال ذات الصلة التي تقوم بها هيئات أخرى.

2 - فرض الضرائب على الأصول المشفَّرة

62 - قدمت السيدة ريتر من الأمانة ورقة غرفة اجتماعات بشأن المسائل الضريبية المتصلة بالأصول الرقمية (E/C.18/2021/CRP.29)، مثل العملات الرمزية للدفع والخدمات والضمان، والعملات الثابتة،

والعملة الرقمية للبنك المركزي. وسلطت الضوء على أهمية هذه العملات بالنسبة للبلدان النامية لأنها تيسر المعاملات الموثوقة والمنخفضة التكلفة، وتعمل بشكل جيد في بيئات تقل فيها نسبياً خدمات التكنولوجيا وحيث يصعب الحصول على الخدمات المصرفية. وتابعت المواضيع المحتمل النظر فيها دورة حياة الأصول المشفَّرة (مثل الإنشاء والتحقق والتوزيع والاستخدام والدفع والتحويل) في تفاعلها مع مختلف مجالات الضرائب (مثل الضرائب غير المباشرة وضريبة الأرباح الرأسمالية وضريبة الدخل وضريبة الثروة أو الميراث أو انتقال الأملاك).

63 - وفيما يتعلق بموضوع الأصول المشفَّرة، أوصت السيدة ريتر بإنشاء فريق عمل صغير من شأنه أن يصوغ خطة العمل والخطوات التالية.

64 - وأشار عدد من أعضاء اللجنة والمراقبين إلى أهمية هذه المسألة، مع الاعتراف بتعقُّدها. وأبدى بعض أعضاء اللجنة الحذر بشأن تناول هذا الموضوع نظرا لمحدودية الوقت والموارد المتاحين للجنة، وإمكانية تكرار العمل من جانب منظمات أخرى.

65 - ولاحظ أعضاء آخرون أن اللجنة مكلفة بالنظر في كيفية تأثير المسائل الجديدة والناشئة على التعاون الدولي في المسائل الضريبية وإعداد تقييمات وشروح ووضع توصيات مناسبة، لا سيما ما يتعلق منها بالبلدان النامية. ويمكن التخفيف من تأثير نقص الخبرة الداخلية في هذا المجال عن طريق قصر النطاق على المسائل الضريبية (بدلا من تغطية مجالات واسعة تشمل شواغل نقدية وتنظيمية قد تتجاوز الولاية) والتركيز على رفع الوعي وتحديد الثغرات في التوجيهات اللازمة، التي يمكن للجنة أن تسدها لاحقاً.

66 - واقترح عدة مراقبين أن يكون فرض الضرائب على الأصول المشفَّرة من أولويات للجنة. وأشار أحدهم إلى النمو الهائل للأصول المشفَّرة في البلدان النامية في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا، والمخاطر المحتملة لهذه الأصول في البلدان التي لا تمتلك سياسة ضريبية متينة (على سبيل المثال توسيع الفجوة الضريبية الوطنية).

67 - وقدمت السيدة ريتر خيارين محتملين: حذف الأصول المشفَّرة من جدول الأعمال؛ أو إبقاء الموضوع على جدول الأعمال وجعل الأمانة تعد ورقة أكثر تفصيلا بشأن المسائل والخيارات لتنظر فيها اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

68 - وفضلت اللجنة الخيار الثاني وقررت أن تكون ولاية عمل الأمانة على النحو التالي:

ستقوم الأمانة بإعداد ورقة للدورة الرابعة والعشرين بشأن المسائل والتحديات التي تواجهها إدارات الضرائب، ولا سيما الإدارات في البلدان النامية، فيما يتعلق بفرض الضرائب على الأصول المشفَّرة والخيارات الممكنة، وذلك بالاستناد إلى المناقشات التي جرت في الدورة الثالثة والعشرين والتنسيق مع المهتمين من الأعضاء والخبراء في الميدان، بما في ذلك التابعين لمنظمات دولية وإقليمية أخرى.

ياء - الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب

69 - قدمت السيدة موشيري ورقة غرفة اجتماعات بشأن الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب (E/C.18/2021/CRP.30)، أوضحت فيها الحاجة إلى الرقمنة في تصميم نظم ضريبية فعالة وشفافة تتكيف مع بيئات الأعمال التي تتزايد الرقمنة فيها. وفي حين أن أعضاء اللجنة السابقين كانوا قد نظروا في

هذا الموضـــوع، فإنه لم يُعطَ الأولوية (اعتُرف بأهميته، ولكن نُظر في مســـائل عاجلة أخرى) وعُرض على اللجنة مرة أخرى لتنظر فيه في دورتها الثالثة والعشرين.

70 - وحددت الأمانة المسائل الرئيسية التي ينبغي النظر فيها مثل وضع خريطة طريق؛ وتقديم التوجيه بشأن الدعم التقني؛ وإدارة البيانات؛ والتكنولوجيا ذات الصلة؛ ورقمنة العمليات. وشملت المسائل الأخرى التي ينبغي النظر فيها زيادة الشفافية الضريبية من خلال الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب. وأوصت الأمانة بتشكيل لجنة فرعية متعددة أصحاب المصلحة. وأشير إلى أن الفرصة قد أتيحت للجنة لإضـــافة قيمة إلى الأعمال الحالية التي تقوم بها هيئات أخرى، حيث أن عمل اللجنة يمكن أن يكون أكثر شـــمولا وتركيزاً على البلدان النامية في مناطق مختلفة، بما يتجاوز بكثير ما يمكن أن تحققه أعمال الهيئات الأخرى، وإن كانت مفيدة.

71 - وفي حين اتُفق على أن الرقمنة تمثل مسألة هامة ومستمرة بالنسبة لإدارة الضرائب في البلدان النامية، تباينت الآراء حول ما إذا كانت مسألة ذات أولوية فيما يتعلق بالتوجيه الذي تقدمه اللجنة.

72 - وأكد الأعضاء الذين أعربوا عن تأييدهم لتشكيل لجنة فرعية والولاية المقترحة على حسن توقيت الولاية وأهميتها بالنســـبة للبلدان النامية. وأقروا بالحاجة إلى الدعم العملي للبلدان التي تســـعى إلى رقمنة إداراتها الضريبية، وضرورة التبسيط لكل من إدارة الضرائب ودافعي الضرائب، والتعاون مع المنظمات الإقليمية لإدارة الضرائب. ولوحظ أيضا أنه ينبغي النظر في الاختلافات بين البلدان في هذه العملية، سواء من حيث الموارد المتاحة أو المستوى الحالي للرقمنة.

73 - وأعرب أعضـــاء آخرون عن قلقهم إزاء قدرة اللجنة على الاضـــطلاع بالعمل على النحو الواجب، أو أشاروا إلى احتمال تكرار العمل القائم والجاري للهيئات الإقليمية وغيرها من الهيئات الدولية.

74 - ولاحظ بعض الأعضاء أن عمل اللجنة يركز أساسا على السياسات، وأن مسار العمل يُركز على الإدارة بقدر أكبر. وأكدت الأمانة أن ولاية اللجنة واسعة النطاق وتغطي السياسات والإدارة على السواء، وأن معظم توجيهات اللجنة تعكس الطبيعة المترابطة لهذين الجانبين. وفضـــل بعض الأعضـــاء النظر إلى إدارة الضرائب باعتبارها مسار عمل متكامل، بدلا من التركيز في المقام الأول على الرقمنة.

75 - وبعد المناقشة، أنشأت اللجنة مجموعة صغيرة معنية بالرقمنة وتحسين إدارة الضرائب، على أن يحدد المنسق أو المنسقون، وأن تسند إليها الولاية التالية:

تتمثل ولاية المجموعة في استعراض العمل المنجز في محافل أخرى بشأن رقمنة الإدارات الضـــريبية، وتحديد الثغرات القائمة، والنظر في القيمة المضـــافة المحتملة لهذا العمل من جانب اللجنة، والنظر في وســـائل أخرى لتحســـين إدارة الضـــرائب، واقتراح كيفية المضـــي قدما بالعمل المتعلق بالرقمنة وتحسين إدارة الضرائب. ومن المقرر أن تقدم المجموعة الصغيرة تقريرا إلى اللجنة في الدورة الرابعة والعشرين عن النتائج والتوصيات التي ستتوصل إليها.

كاف - زيادة الشفافية الضريبية

76 - قدمت الســـيدة موشـــيري ورقة غرفة اجتماعات بشـــأن زيادة الشـــفافية الضـــريبية (E/C.18/2021/CRP.31). وأُبرزت أهمية زيادة الشفافية الضريبية للإدارات الضريبية من خلال تسخير الإيرادات الضـــريبية التي تمس الحاجة إليها لتمويل النفقات العامة. وقد حُدد عدم تناســـق المعلومات بين

دافعي الضرائب والسلطات الضريبية بسبب انعدام الشفافية الضريبية باعتباره تحديا يشجع على الانتهاكات. كما أدى عدد من التسريبات والفضائح الضريبية البارزة إلى تقويض ثقة الجمهور في عدالة النظم الضريبية، مما أدى إلى المطالبة باتخاذ إجراءات مضادة فعالة وبالشفافية الضريبية.

77 - وعلاوة على ذلك، أبرز الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030، في تقريره عن *النزاهة المالية من أجل التنمية المستدامة*، أن التجنب والتهرب الضريبيين لا يزالان واسعي الانتشار بينما انخفضت معدلات الضرائب المفروضة على الشركات في العديد من الولايات القضائية. ولمعالجة هذه التحديات، قدم الفريق عدة توصيات في تقريره، بما في ذلك:

- إنشاء سجل مركزي يحتوي على معلومات ملكية نفعية لجميع الوسائل القانونية
- نشر المعلومات المحاسبية والمالية على أساس كل بلد على حدة لتحسين الشفافية الضريبية من جانب الشركات الخاصة المتعددة الجنسيات
- إنهاء حالات عدم التناسق في المعلومات فيما يتعلق بتبادل المعلومات لأغراض ضريبية
- تشجيع تبادل المعلومات على الصعيد الدولي بين سلطات إنفاذ القانون والجمارك وغيرها من السلطات

78 - والتصدي للتحديات حيوي على وجه التحديد بالنسبة للبلدان النامية لمساعدتها على زيادة مصادر إيراداتها وتعبئة الموارد المحلية بكفاءة.

79 - وحُددت المسائل المعروضة على اللجنة للنظر فيها، بما في ذلك تصميم نظام لتبادل المعلومات الضريبية يلبي احتياجات البلدان النامية؛ ورفع الوعي بالتدخلات والتعاون اللازمين لتحقيق الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات؛ وجعل المعايير القائمة ملائمة للغرض بالنسبة للبلدان النامية؛ وتقديم التوجيه بشأن نماذج الأعمال التي ينبغي للبلدان النامية اعتمادها عند النظر في تبادل المعلومات وتنفيذه.

80 - وأوصت السيدة موشيري بإنشاء لجنة فرعية معنية بزيادة الشفافية الضريبية. واتفق بعض الأعضاء على أن زيادة الشفافية الضريبية تمثل مسألة هامة بالنسبة لجميع البلدان، ولكنهم أشاروا إلى أنه سيكون من الأجدى إنشاء مجموعة صغيرة بدلا من لجنة فرعية للنظر في هذه المسألة بغية تحديد القيمة المضافة للجنة.

81 - وأبرز الأعضاء أن هناك عدة تحديات تواجهها البلدان النامية، أهمها مسألة المعاملة بالمثل عندما يتعلق الأمر بالتبادل التلقائي للمعلومات. ويشكل الاستخدام العملي الفعال للأحكام المتاحة لتبادل المعلومات تحديا آخر. غير أنه اعتُرف بحجم العمل الذي أنجزته هيئات أخرى، وكان من المهم أن تحدد اللجنة القيمة التي ستضيفها إلى ذلك العمل دون ازدواجية مع استمرارها في مساعدة البلدان النامية في الوقت نفسه على الاستفادة بشكل أفضل من تبادل المعلومات. فعلى سبيل المثال، جرى في الآونة الأخيرة تحديث *الدليل النموذجي لتبادل المعلومات للأغراض الضريبية*، الذي اشترك في نشره المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، وهو مفصل للغاية وقد يلبي احتياجات البلدان النامية في توجيه عملي المنحى بشكل أكبر فيما يتعلق بتبادل المعلومات المحدد في ورقة الأمانة.

82 - واتفق بعض الأعضاء على أن تنمية القدرات في هذا المجال أمر حيوي للبلدان النامية لضمان استفادتها القصوى من تبادل المعلومات ومن المعلومات التي تتلقاها. وأشار أعضاء آخرون إلى إمكانية دراسة مدى ملاءمة المعايير السائدة للبلدان النامية والنظر في احتمال إدخال تعديلات.

83 - واتفق الأعضاء على إنشاء لجنة فرعية معنية بزيادة الشفافية الضريبية، وتعيين السيدة منساه وخوسيه تروبا منسقَين مشاركين، وأسندت إليها الولاية التالية:

تُكلّف اللجنة الفرعية بما يلي:

(أ) معالجة مسألة زيادة الشفافية الضريبية في البلدان النامية عن طريق ما يلي:

'1' تحديد الثغرات في العمل القائم المُنجز في المحافل الأخرى من حيث صلتها بتبادل المعلومات في البلدان النامية وتحديد التحديات التي تواجه تنفيذ المعايير الدولية في مجال تبادل المعلومات؛

'2' اقتراح حلول لمعالجة الثغرات والتحديات التي تم تحديدها، تشمل المعايير الجديدة والتدابير المحلية المحتملة؛

'3' تقديم المشورة بشأن سبل تقديم الدعم التقني للبلدان النامية لمواجهة هذه التحديات؛

(ب) تقديم تقرير إلى اللجنة في موعد لا يتجاوز الدورة الرابعة والعشرين بشأن النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، بما في ذلك مقترح لخطة عمل.

وقد ترغب اللجنة الفرعية، لدى اضطلاعها بعملها، في التشاور على نطاق واسع والتواصل مع سائر الجهات العاملة في هذا المجال.

لام - الضرائب ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19): قضايا الجائحة وما بعد الجائحة

84 - قدم فريد حسناوي من الأمانة ورقة غرفة اجتماعات بعنوان "الضرائب وكوفيد-19: قضايا الجائحة وما بعد الجائحة" (E/C.18/2021/CRP.32). وأشار إلى بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومات للحد من انتشار الفيروس ودعم الاقتصاد. وشملت تلك الإجراءات الإغلاق الشامل، وحظر التجول، والتباعد البدني، وإغلاق بعض الأعمال التجارية، والحد من السفر على الصعيد الدولي، فضلا عن الإعانات والحوافز الضريبية.

85 - وعلاوة على ذلك، ذكر أنه خلال فترة الجائحة، وبينما زاد الطلب في بعض الصناعات، انهار الطلب في صناعات أخرى انهيارا تاما نتيجة لتعطل سلاسل الإمداد. وأضاف أن بعض المؤسسات استعرضت شروطها التعاقدية وغيرت طرائق عملها بسبب نقص الموظفين، ونقص الموارد، وإغلاق الحدود، ونقص المخزون، ومسائل متعلقة بالمصادر والمشتريات، والتعريفات الجمركية. وأشار إلى أن العديد من الموظفين بدأوا العمل عن بُعد. وقد تكون لكل هذه التطورات عواقب ضريبية.

86 - وعرض السيد حسناوي العمل الذي أنجزته كيانات مختلفة، بما فيها المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية، بشأن الضرائب وكوفيد-19.

87 - وسلط السيد حسناوي الضوء على مختلف المسائل المعلقة المتصلة بالمعاهدات الضريبية والتسعير التحويلي والقيمة المضافة المحتملة للجنة في الوفاء بولايتها المتمثلة في مواصلة استعراض اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية وتحديثها، حسب الاقتضاء، فضلا عن توفير التوجيه بشأن التسعير التحويلي كما هو الحال بالنسبة لدليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية.

88 - وأشار بعض الأعضاء إلى أهمية عدم التداخل في الأعمال مع اللجان الفرعية الأخرى. وأشار آخرون إلى أهمية عدم تكرار عمل المنظمات الأخرى.

89 - وبعد إجراء مناقشات، قررت اللجنة إنشاء مجموعة صغيرة تُعنى بالضرائب وكوفيد-19. وسيحدَّد المنسق أو المنسقون لاحقا، وستكون الولاية على النحو التالي:

تتمثل ولاية المجموعة في ما يلي:

- تحديد الثغرات التي لا تغطيها التوجيهات القائمة حيثما يمكن تقديم التوجيه العملي المستهدف من جانب اللجنة في إطار زمني قصير، ولكن ستكون له قيمة مضافة عالية بالنسبة للبلدان النامية
- تقديم تقرير إلى اللجنة في الدورة الرابعة والعشرين عن أنشطتها والتوصيات التي توصلت إليها

وسوف تتألف المجموعة الصغيرة، لدى اضطلاعها بعملها، من أعضاء اللجنة ومراقبين من إدارات الضرائب أو وزارات المالية، فضلا عن أعضاء من المنظمات الدولية والإقليمية.

ميم - الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية

90 - قدمت السيدة إلكا ريتر من الأمانة ورقة غرفة اجتماعات عن ضرائب الثروة والضرائب التضامنية (E/C.18/2021/CRP.33). وأشارت إلى تزايد عدم المساواة في الثروة في العقود الأخيرة، حتى قبل تأثير كوفيد-19. وقد ارتفع الدين العام، ولكن العديد من الأثرياء زادوا من ثروتهم، بما في ذلك خلال الجائحة. وقد أشار الأمين العام إلى ضرورة استخدام الضرائب كوسيلة للحد من عدم المساواة، بما في ذلك من خلال فرض الضرائب على الثروة، كما فعلت جهات أخرى، مثل مجموعة البنك الدولي.

91 - وأشارت السيدة ريتر إلى أن العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تخلت عن ضرائب الثروة بمرور الوقت وأن البلدان المتبقية فضلت فرض مبالغ صغيرة فقط مقارنة بالضرائب الأخرى. ولكن الزمن تغير، وأصبح الحصول على المعلومات الآن أكثر سهولة من قبل السلطات الضريبية، بوجود عدد أقل من "الولايات القضائية التي توفر سرية المعاملات المالية"، وأصبحت المساعدة المتبادلة أكثر شيوعا مما كانت عليه في الماضي، وأصبحت ضرائب الخروج تستخدم على نطاق أوسع، وتصاعد الرأي العام بشكل أقوى ضد عدم المساواة في الثروة والضريبة والعبء الضريبي المفرط المتصور على العمالة مقارنة برأس المال، لا سيما في أثناء الجائحة.

92 - واتفق الأعضاء الذين يناقشون المسألة على أهمية هذا الموضوع، وتمثلت الاختلافات أساسا فيما إذا كان هناك مبرر لإنشاء لجنة فرعية (حيث اتفق معظمهم على أن ذلك مبرر). ولاحظ أحد الأعضاء الأهمية الكبيرة للمناقشات المتعلقة بضرائب الثروة وطبيعتها السياسية، وجدوى المسألة بالنسبة إلى هدف

الحد من عدم المساواة، ومن المسائل الهامة التي ينبغي مواصلة النظر فيها ما إذا كانت الضريبة فعالة ومنصفة وقابلة للإدارة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وذكر ذلك العضو أنه من المجدي النظر في وقت مبكر في الأدوات الأخرى لدى البلدان لفرض ضرائب على رأس المال. وهذا أمر مهم بالنسبة لمسألة النظر في كيفية احتواء ضريبة الثروة ضمن إطار السياسة الضريبية الأوسع نطاقاً لبلد ما. وهناك مسائل تتعلق بتجنب ضريبة الثروة ولكن أيضا باحتمال الازدواج الضريبي. ويمكن النظر في مسائل التصميم المتصلة بضريبة الثروة بعد الانتهاء من تلك المسائل الأولية.

93 - ووافق آخرون على التقييم الذي أجراه العضو للطريقة التي ينبغي بها معالجة العمل، ولكنهم رأوا أيضا أن مشكلة عدم المساواة المحلية هي مسألة رئيسية وأن الدعم المقدم من اللجنة من خلال التحقيق في هذه المسألة سيكون مفيدا، وأن العقد الاجتماعي معرض للخطر. وأشار عضو آخر أيد إنشاء لجنة فرعية إلى ضرورة النظر عن كثب في أثر ذلك على الاستثمارات.

94 - واقترحت الأمانة تعديل الولاية المقترحة لتوضيح أن المرحلة الأولى تتمثل في النظر في البيئة الضريبية، والضرائب الأخرى ذات الصلة، وكيفية فرض ضرائب على رأس المال بصورة أعم، وذلك لضمان اتساق السياسات وإيلاء التركيز اللازم.

95 - وفي حين أعرب أحد الأعضاء عن عدم يقينه بشأن أولوية المسألة، فهو لم يُبد أي معارضة لإنشاء لجنة فرعية، ولكنه أشار إلى أن النظر عن كثب في مسألة الضرائب التضامنية مثل تلك المطبقة في اليابان قد يكون أمراً مفيدا.

96 - ولاحظ أحد المراقبين أن ضريبة الثروة ليست مجرد قضية أخلاقية بل هي قضية اقتصادية - فعدم المساواة يقوض التماسك الاجتماعي ويقوض بالتالي السياسات الاقتصادية. وينبغي النظر في ضرائب الثروة في سياق ضرائب أخرى، كما أشير سابقاً، مثل ضرائب الميراث وضرائب رأس المال، لكي تُقيم بشكل سليم. ولا يمكن تناول بعض المسائل المحتملة المشار إليها من خلال تصميم خصائص ضريبية. ويمكن لمزيد من الشفافية الضريبية وتحسين التكنولوجيا في الأوقات الحالية أن يعالجا بعض المشاكل التاريخية الموروثة من الماضي. وذكّر المراقب المشاركين أيضا بوجود عنصر دولي بسبب احتمال الازدواج الضريبي.

97 - وقررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية معنية بالضرائب على الثروة والضرائب التضامنية، يكون السيد ترويا منسقا لها، وتُكلف بالولاية التالية:

تُكلّف اللجنة الفرعية بالنظر في الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية والإبلاغ عنها واقتراح مسائل بحاجة للتوجيه، على أساس أن تقوم بما يلي:

- تحليل مزايا وعيوب الضرائب على الثروة بمختلف أشكالها وكيفية تفاعلها مع الضرائب الأخرى، وخاصة فيما يتعلق برأس المال
- تحديد مواضيع تصميم السياسات الضريبية والنظر فيها حيث التوجيه من اللجان هو الأكثر فائدة في هذا المجال وتقديم تقرير أولي إلى اللجنة يشمل مقترحات في موعد لا يتجاوز الدورة الرابعة والعشرين، في عام 2022
- ضمان أن يعكس عملها واقع البلدان النامية واحتياجاتها في مختلف الحالات، في مراحلها ذات الصلة في مجال تنمية القدرات

- تقديم مشروع التوجيهات بشأن هذه المسائل بحسبما توافق عليه اللجنة في دوراتها، بغية الموافقة على التوجيهات المستهدفة وإصدارها في مراحل مختلفة أثناء العضوية الحالية للجنة

نون - الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك الضرائب الصحية

1 - المسائل المتعلقة بالضرائب غير المباشرة، بخلاف الضرائب الصحية

98 - عرض السيد لينارد ورقة غرفة اجتماعات بشأن مسائل الضرائب غير المباشرة (E/C.18/2021/CRP.34). وأشار إلى أنه في حين كان هناك بعض الأعمال السابقة للجنة تتعلق بالضرائب غير المباشرة (مثل فصل في كتيب الأمم المتحدة بشأن مجموعة مختارة من المسائل في مجال فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية *وكتيب الأمم المتحدة بشأن فرض ضريبة على الكربون في البلدان النامية*)، فإن هذه هي المرة الأولى التي يُقترح على اللجنة فيها تشكيل مجموعة مخصصة تُعنى بالضرائب غير المباشرة. وأشار السيد لينارد إلى تزايد أهمية ضريبة القيمة المضافة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، بسبب انخفاض التعريفات التجارية على وجه الخصوص، وكذلك بسبب تعقُّد الضريبة، والعديد من المسائل المحيطة بالتصميم والتنفيذ (مثل التبسيط، وعتبات الأعمال التجارية الصغيرة، والتعامل مع غير المقيمين والبلدان الأخرى، وتجنب المنازعات وتسويتها).

99 - وأشار السيد لينارد إلى أنه نظرا لتنوع عضوية اللجنة وأنها تركز على البلدان النامية وتربطها صلات قوية بالتجمعات الدولية والإقليمية الأخرى، فهي مناسبة تماما لتولي هذا العمل والدعوة إلى حلول بسيطة وقابلة للإدارة. ومن أجل تعظيم فعالية الموارد وحسن توقيتها وتأثيرها المحتمل وأهميتها بالنسبة للبلدان النامية، أوصى بإنشاء لجنة فرعية متعددة أصحاب المصلحة تتولى التنسيق مع الخبراء في مجال ضريبة القيمة المضافة وغيرهم من أصحاب المصلحة، مثل المصالح التجارية.

100 - ودعت الأمانة خبيرين في مجال ضريبة القيمة المضافة لمعالجة مسائل محددة من المحتمل أن تحتاج للتوجيه. وأبرز ماريوس فان أووردت، من المعهد الأفريقي للضرائب، المشاكل النظمية المتصلة بضريبة القيمة المضافة والرؤية العملية للجنة لتقديم التوجيه بشأن جوانب مثل تصور ضريبة القيمة المضافة والقيود المتعلقة بها وتصميمها وإدارتها واستردادها. وحددت ريبيكا ميلار، من جامعة سيدني، ومستشارة مستقلة لشؤون المسائل الضريبية غير المباشرة، ثلاثة مجالات محتملة للقيمة المضافة لتنظر فيها اللجنة على سبيل المثال: (أ) تقييم الاستجابات للتهرب و/أو الاحتيال في استرداد الأموال؛ (ب) تنفيذ مبدأ بلد المقصد؛ و (ج) النظر في ضريبة القيمة المضافة وقطاع السياحة، في ضوء الجائحة وسلاسل الإمداد المعقدة.

101 - وأعرب عدة أعضاء ومراقبين عن تأييدهم لإنشاء لجنة فرعية. ولاحظ أحد الأعضاء أن العديد من اللجان الفرعية الأخرى ركزت حتى الآن على المسائل الضريبية الدولية. ولكن لوحظ أنه ينبغي للجنة أيضا أن تعزز التعاون الدولي في المسائل الضريبية المحلية لأن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى التوجيه بشأن هذه المسائل. وذكّرت الأمانةُ اللجنةَ بأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية المحلية والدولية على حد سواء يمثل جزءاً من ولايتها، وإن كانت المسائل المتعلقة بضريبة القيمة المضافة تشمل في كثير من الأحيان كليهما. ولاحظ أحد المراقبين أن العمل المتعلق بضريبة القيمة المضافة سيكون مفيدا جدا لأنه أحد المصادر الرئيسية للتمويل بالنسبة للبلدان النامية. وشملت الاقتراحات الأخرى ما يلي:

- تركيز العمل المتعلق بضريبة القيمة المضافة على تحسين الأدوات الضريبية القائمة لزيادة كفاءتها
- النظر في قضايا ضريبة القيمة المضافة عبر الحدود
- تحديد نطاق المشروع بوضوح من خلال تحديد الثغرات في التوجيهات القائمة

102 - وتساءل بعض الأعضاء عما إذا كان بإمكان اللجنة دعم العمل بالنظر إلى أولوياتها ومحدودية مواردها. وأكدت الأمانة أن اللجنة الفرعية ستركز على مواضيع محددة وأن الأمانة تمتلك الموارد اللازمة لتقديم الدعم الكامل للجنة بشأن هذه المسألة.

103 - ووافقت اللجنة على إنشاء لجنة فرعية معنية بمسائل الضريبة غير المباشرة، وعينت كابيمبوا إليزابيث ناموبيمبا - سيكومبي ووازيونا ليغوميكا كمنسقتين مشاركتين، وكلفتها بالولاية التالية:

تُكلّف اللجنة الفرعية بما يلي:

- تحديد المسائل ذات الأولوية التي يمكن فيها لتوجيهات اللجنة أن تساعد على نحو مفيد للغاية، ولا سيما البلدان النامية التي تتباين أوضاعها، في المسائل الضريبية المتصلة بالضريبة غير المباشرة، مع التركيز الأولي على مسائل ضريبة القيمة المضافة/ضريبة السلع والخدمات
- تقديم تقرير أولي إلى اللجنة بشأن هذه المسائل في دورتها الرابعة والعشرين، في عام 2022، يشمل توصيات للنظر فيها ومقترح لخطة عمل

ويجوز للجنة الفرعية أن تتشاور على نطاق واسع، مع مراعاة الأعمال ذات الصلة التي تقوم بها هيئات أخرى.

2 - الضرائب الصحية

104 - قدمت السيدة براون ورقة غرفة اجتماعات بشأن الضرائب الصحية (E/C.18/2021/CRP.35). وأشارت إلى أن استهلاك التبغ والكحول والمشروبات المحلاة بالسكر يرتبط بحدوث العديد من الأمراض غير المعدية، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسكري، التي تؤدي إلى ملايين الوفيات المبكرة سنويا، التي تحدث الغالبية العظمى منها في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وقد تبين أن الضرائب الانتقائية المفروضة على هذه المنتجات (الضرائب الصحية) تمثل تدبيرا فعالا لخفض استهلاك تلك المنتجات من أجل تحسين النتائج الصحية بالتوازي مع زيادة إيرادات الحكومة أيضا.

105 - وقدمت آن ماري ثو، من جامعة سيدني، وإريكا سيو، من معهد البحوث والسياسات الصحية في جامعة إلينوي بشيكاغو، عرضا قصيرا ركز على المجالات التي قد تكون خبرة اللجنة مفيدة فيها بشكل خاص فيما يتعلق بوضع توجيهات للبلدان التي تنظر في الأخذ بالضرائب الصحية أو إصلاحها، ثم قدم جيريمياس بول، من منظمة الصحة العالمية، وصفاً موجزاً للدعم التقني الذي يمكن أن تقدمه منظمة الصحة العالمية لهذه البلدان.

106 - وكان هناك تأييد قوي في اللجنة للاضطلاع بأعمال في هذا المجال من خلال تشكيل لجنة فرعية. وشدد الأعضاء على أهمية هذه المسألة بالنسبة للبلدان النامية. وأُعرِب أيضا عن القلق بشأن ضرورة معالجة المسائل الإدارية، بما في ذلك خطر التهريب.

107 - وبناء على ذلك، وافقت اللجنة على إنشاء لجنة فرعية معنية بالضرائب الصحية، وعينت السيدة ناموييمبا - سيكومبي وترود ستاينس سونفيسن منسقين مشاركين، وكلفتها بالولاية التالية:

تُكلّف اللجنة الفرعية بما يلي:

- تحديد المسائل ذات الأولوية التي يمكن فيها للتوجيهات الصادرة عن اللجنة أن تساعد البلدان النامية على نحو مفيد للغاية، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الضرائب الصحية، وتقديم تقرير أولي إلى اللجنة بشأن هذه المسائل في دورتها الرابعة والعشرين، في عام 2022
- إيلاء اهتمام خاص لفرض الضرائب الانتقائية على التبغ والكحول والمشروبات المحلاة بالسكر، وتقديم تقرير عن الممارسات القطرية والاعتبارات السياساتية والقضايا الإدارية الراهنة
- تقديم مشروع توجيهات بشأن هذه المسائل بحسبما توافق عليه اللجنة في دوراتها

وقد ترغب اللجنة الفرعية، لدى اضطلاعها بعملها، في استشارة الأوساط الأكاديمية والوكالات المتخصصة (مثل منظمة الصحة العالمية) والمنظمات الدولية الأخرى وأوساط المجتمع المدني الناشطة في هذا الميدان. وستتيح اللجنة الفرعية أيضا مشاريع تقاريرها المقترحة وغيرها من المنشورات للتعليق الخطي من أجل تلقي مدخلات من أصحاب المصلحة في هذا القطاع. وتقدم اللجنة الفرعية تقريرا عن أعمالها في كل دورة.

سين - العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار

108 - قدم السيد لينارد ورقة غرفة اجتماعات عن العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار (E/C.18/2021/CRP.36). وأطلع الأعضاء والمراقبين بإيجاز على تاريخ العمل الذي اضطلعت به الأمانة حتى الآن. وأشير أيضاً في ورقة غرفة الاجتماعات إلى العمل القيم الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في هذا المجال. وأشار السيد لينارد إلى أن المسألة واضحة جدا في ظل خضوع أعداد متزايدة من المسائل الضريبية (التي كثيرا ما تكون بارزة) لمطالبات تحكيم تعاهدية.

109 - ولاحظ السيد لينارد أن زيادة الجهود الضريبية المتعددة الأطراف والدفع نحو حل المنازعات من جانب طرف ثالث يجعلان هذه المسائل أكثر أهمية. وأُبرزت ضرورة اتباع نُهُج تسترشد بالمخاطر لتحديد حقوق البلد ومسؤولياته المتشابكة، بما في ذلك مختلف الحقوق والمسؤوليات الواردة في اتفاقات التجارة والاستثمار.

110 - وأشار السيد لينارد إلى القيمة المضافة للجنة بسبب تنوع عضويتها؛ والتركيز على البلدان النامية الذي يشكل جزءا من ولايتها؛ وجدوى اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية؛ والخبرة الداخلية، بما في ذلك خبرة الأمم المتحدة في مجالي التجارة والاستثمار، ولا سيما في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، واللجان الإقليمية؛ والمساهمات من المنظمات الدولية الأخرى (مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي) والمنظمات الضريبية الإقليمية، والعلاقة معها. وقد تتسم ورقات غرفة الاجتماعات بشأن المسائل الرئيسية بقيمة خاصة.

111 - وأشار ريتشارد بولوين من الأونكتاد إلى عمل الأونكتاد في هذا المجال، مثل المنشورات المعنونة *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015: إصلاح إدارة الاستثمار الدولي*، الذي يقدم تحليلا للإصلاحات المحتملة لنظام الاستثمار الدولي، *وإطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة لعام 2015*، *واتفاقات الاستثمار الدولية وآثارها على التدابير الضريبية: ما يحتاج واضعو السياسات الضريبية إلى معرفته*، التي صدرت في آذار/مارس 2021. وجميعها مهمة للتفاعل بين الضرائب واتفاقات الاستثمار الدولية. وسينشر الأونكتاد قريبا مذكرة إحاطة بشأن تسوية المنازعات المتصلة بالضرائب. وأشار إلى أن الصلة بين الضرائب واتفاقات الاستثمار هي صلة موضوعية وأن الأونكتاد حريص على العمل مع أي لجنة فرعية يتم تشكيلها.

112 - وأشار جيفري أوينز و جوي واروغورو ندوباي من معهد القانون الضريبي النمساوي والدولي إلى أن المعهد يعمل على هذا الموضوع منذ ما يقرب من 10 سنوات وأن التقدم كان بطيئا. وقد حان الوقت لإجراء حوار بشأن الاستثمار ومجتمع الضرائب والتجارة والفرص الحقيقية للإسهام في المناقشة. وتواجه الجهات الفاعلة في مجال الاستثمار صعوبات في فهم المصطلحات التي يطبقها العاملون في مجال الضرائب، والعكس صحيح. وسيكون من المرغوب فيه وضع نهج يشمل الحكومة بأكملها فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار والتجارة. وأشير إلى ضرورة زيادة توضيح التفاعل بين المعاهدات الضريبية واتفاقات الاستثمار والتجارة، ويمكن أن تكون أحد نواتج اللجنة سلسلة من الحوارات لشرح المفاهيم الأساسية في مجال الضرائب لمجتمع الاستثمار.

113 - ولاحظ بعض الأعضاء أن اللجنة تمتلك الخبرة الداخلية للنهوض بهذه المسألة وأنها تستطيع تقديم منظور حكومي ذات صلة للمناقشة. وشدد أحد الأعضاء على أهمية المرونة في السياسة الضريبية المحلية لكي تعمل بفعالية مع مرور الوقت. وهذا مجال قد تحتاج فيه البلدان النامية إلى التوجيه. وأُكِّد على أهمية التقريب بين المصالح والخبرات الضريبية والاستثمارية. وتحدث بعض المراقبين فأعربوا عن تأييدهم لتشكيل اللجنة الفرعية. وأشير إلى وجود تقاطع بين المعاهدات الضريبية والتجارة في مجال فرض ضريبة على الكربون.

114 - ووافقت اللجنة على إنشاء لجنة فرعية معنية بالعلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار، وعينت السيدة كانا والسيد ليغوميكا والسيد رويلوفسن منسقين مشاركين، وكلفتها بالولاية التالية:

تُكلّف اللجنة الفرعية بما يلي:

- تحديد المسائل ذات الأولوية التي يمكن فيها لتوجيهات اللجنة أن تساعد البلدان النامية في حالات مختلفة بشكل مفيد للغاية، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقة بين الضرائب واتفاقات الاستثمار والتجارة، وتقديم تقرير أولي إلى اللجنة بشأن هذه المسائل في دورتها الرابعة والعشرين، في عام 2022
- تقديم مقترحات في السياق المذكور أعلاه لكي تنظر فيها اللجنة، بغية تقديم التوجيه في مختلف النقاط أثناء فترة العضوية الحالية للجنة

ويجوز للجنة الفرعية أن تتشاور على نطاق واسع، مع مراعاة الأعمال ذات الصلة التي تقوم بها هيئات أخرى في هذا المجال.

عين - بناء القدرات

115 - قدمت ماريا سيسيليا سودري، من الأمانة، عرضا عن موضوع بناء القدرات بالاستناد إلى ورقة غرفة الاجتماعات ذات الصلة (انظر E/C.18/2021/CRP.37).

116 - وشددت السيدة سودري على الدور المحوري لبناء القدرات في مساعدة البلدان النامية على تعبئة الموارد المحلية عن طريق فرض الضرائب؛ وأهمية بناء القدرات في مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ومساهمة اللجنة القيِّمة في برنامج المنظمة لتنمية القدرات في مجال الضرائب من خلال تقديمها للمشورة والتوصيات.

117 - وقدمت السيدة سودري موجزا عن برنامج تنمية القدرات التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وعن خلفيته، مشيرة إلى أن البرنامج يهدف إلى تعزيز الإدارات الضريبية ووزارات المالية في البلدان النامية بهدف وضع نظم ضريبية أكثر كفاءة وفعالية، وتنفيذها.

118 - وأشير إلى دور اللجنة في تقديم التوجيه والتعليقات بشأن العمل المتصل ببناء القدرات. واستُخدمت محتويات المنشورات التي أصدرتها اللجنة في إعداد الدورات والتحضير لحلقات العمل والتدريب (سواء كان ذلك افتراضيا أو حضوريا). واستُخدمت أيضاً في دورات للتعلّم الذاتي عبر الإنترنت في سياق معالجة مجالات مواضيعية محددة، وفي مشاريع التعاون التقني.

119 - وسُلط الضوء على إمكانية الوصول إلى العمل ونشره على نطاق واسع باعتبارهما أمرين أساسيين. ومن شأن ترجمة المنتجات بسرعة ودقة (كما يحدث الآن) أن تعظم هذا الدور. وأشير أيضا إلى الدور الهام الذي يضطلع به منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية، وكذلك أهمية العمل مع المنظمات الإقليمية.

120 - وأشير إلى التمويل المقدم من المانحين، ولا سيما من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي والهند والمفوضية الأوروبية. ولم تساعد المساهمة السخية المقدمة من المانحين أعضاء اللجنة خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2021 على اختتام عملهم بشأن سبع منتجات توجيهية تتناول القضايا الرئيسية في مجال الضرائب فحسب، بل ساعدت أيضاً الأمانة في تنفيذ مجموعة من أنشطة بناء القدرات ذات الصلة.

121 - وأكدت السيدة سودري أن اللجنة أدت دوراً حاسماً في إعداد التوصيات والمشورة المتعلقة ببناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال الضرائب وتعبئة الموارد المحلية، وأنها تستطيع مواصلة القيام بذلك الدور. وأشارت إلى أهمية الاتصالات في الاتجاهين بين وضع توجيهات اللجنة وبناء القدرات من جانب الأمانة. وسيساعد بناء القدرات أيضا على نشر المعلومات بشأن خطة عمل اللجنة وأنشطتها ومنتجاتها، فضلا عن تشجيع الحوار المفتوح مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

122 - وأوضحت السيدة سودري أنه لا يوصى بتشكيل لجنة فرعية أو مجموعة صغيرة. فالأمانة لا ترى ميزة في إنشاء لجنة فرعية أو مجموعة صغيرة تعنى ببناء القدرات في المرحلة الراهنة، وتقترح مشاركة أكثر مرونة.

123 - وهنأ أعضاء اللجنة الأمانة على عملها في مجال بناء القدرات في المسائل الضريبية، بما في ذلك من خلال العمل مع منظمات أخرى. وأبرز أحد الأعضاء أهمية الاتصال الثنائي الاتجاه لسد الثغرات المعرفية. ولوحظ أيضا أنه ينبغي توسيع دور بناء القدرات وأخذ مدخلات أقل البلدان نموا في الاعتبار.

124 - واتُفق على أن تقدم الأمانة تقريرا عن تنمية القدرات في كل دورة وأن تلتمس آراء ومدخلات اللجنة والمراقبين للمساعدة في تركيز العمل وتحسينه في هذا المجال.

فاء - مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها

125 - لم تكن هناك مسائل للنظر لم يسبق طرحها في الجلسات. وستكون ترتيبات التقرير على النحو المنصوص عليه في وثيقة اللجنة المعنونة "الممارسات وأساليب العمل للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية".

126 - وشكر الرئيسان المشاركان جميع الأعضاء والمراقبين على مشاركتهم والأمانة على دعمها. وشكرت كارولين لومباردو، باسم الأمانة، جميع المشاركين والرئيسَين المشاركين لمهاراتهما في رئاسة المؤتمر، وكذلك السيدة باركر التي ترأست اللجنة بفعالية في الأسبوع الأول.

020222 240122 21-19104 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق